



ملاحظات

- (1) المعطيات معدة بحساب المليون دينار تونسي،
- (2) يتم إعداد البيانات طبقا للقانون الأساسي للميزانية للميزانية (قانون عدد 42 لسنة 2004 المؤرخ في 13 ماي 2004)،
- (3) تعد البيانات على أساس الاستخلاص بالنسبة للموارد والدفع بالنسبة للنفقات.

الفهرس

المنهجيات و المفاهيم

الظرف الاقتصادي

موارد ميزانية الدولة

1. المداخيل الجبائية 10

2. المداخيل غير الجبائية 13

3. موارد الاقتراض 14

نفقات ميزانية الدولة

1. نفقات التصرف 17

2. نفقات التنمية و القروض 18

3. خدمة الدين العمومي 20

عجز ميزانية الدولة و تمويله

المنهجيات والمفاهيم

1. المصطلحات

قانون المالية: ينص قانون المالية لكل سنة على جملة تكاليف الدولة و مواردها و يأذن بها في نطاق أهداف مخططات التنمية و حسب التوازن الاقتصادي و المالي الذي يضبطه الميزان الاقتصادي،

عجز ميزانية الدولة: هو الفارق بين الموارد الذاتية و جملة النفقات دون اعتبار أصل الدين العمومي،

الموارد الذاتية: تشمل موارد ميزانية الدولة على المداخل الجبائية الإعتيادية والمداخل غير الجبائية الاعتيادية التي تكون العنوان الأول وعلى المداخل غير الاعتيادية وموارد الإقتراض التي تكون العنوان الثاني للميزانية كما تشمل الموارد الموظفة لصناديق الخزينة،

المداخل الجبائية: تتكون من المداخل الجبائية الاعتيادية (تمثل العنوان الأول و تنقسم إلى أداءات مباشرة (الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات) و أداءات غير مباشرة (معاليم ديوانية، أداء على القيمة المضافة، معلوم على الاستهلاك و أداءات أخرى)) و الموارد الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة،

المداخل غير الجبائية: تتكون أساسا من عائدات المساهمات في المؤسسات العمومية، مداخل عبور أنبوب الغاز الجزائري، استرجاع أصل القروض، مداخل التخصيص، الهبات الخارجية، مداخل المصادرة...

صناديق الخزينة: تشمل صناديق الخزينة على الحسابات الخاصة في الخزينة و حسابات أموال المشاركة و تفتح ضمن دفاتر أمين المال العام للبلاد التونسية. تمكن الحسابات الخاصة في الخزينة من توظيف مقايض لتمويل عمليات معينة تهم بعض المصالح العمومية. تمثل أموال المشاركة

المبالغ التي دفعها الأشخاص الماديون والذوات المعنوية بعنوان المساهمة في تمويل بعض العمليات ذات مصلحة عمومية،

نفقات التصرف: تمثل الجزء الأول من النفقات و تتضمن التأجير العمومي، نفقات وسائل المصالح، نفقات التدخل العمومي و نفقات التصرف لصناديق الخزينة و نفقات التصرف الطارئة،

نفقات التنمية: تتكون من الإستثمارات المباشرة، التمويل العمومي، نفقات التنمية الطارئة، نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة، نفقات التنمية لصناديق الخزينة، و نفقات التنمية الطارئة،

خدمة الدين العمومي: يهـم تسديد فوائد الدين العمومي و تسديد أصل الدين العمومي.

2. المرجع القانوني لإصدار البيانات

- القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.
- الأمر عدد 2856 لسنة 2011 مؤرخ في 7 أكتوبر 2011 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أبريل 1991 والمتعلق بتنظيم وزارة المالية، تكلف الإدارة العامة للموارد و التوازنات بإعداد و نشر الإحصائيات المتعلقة بالمالية العمومية.

3. مصادر البيانات

- منظومة "رفيق" لمداخيل ميزانية الدولة،
- منظومة "سندة" للمداخيل المرتبطة بالتجارة الخارجية،
- منظومة "أدب" لنفقات ميزانية الدولة،
- منظومة "سياد" لعمليات الدين الخارجي (الإقتراضات والتسديدات).

الظرف الاقتصادي

- سجل الاقتصاد التونسي خلال السداسي الأول من سنة 2019 نسبة نمو في حدود 1.1 % مقابل 2.6 % في نفس الفترة من سنة 2018 بالعلاقة مع تراجع الطلب الخارجي وتراجع إنتاج زيت الزيتون بالإضافة الى التراجع المسجل في إنتاج استخراج النفط والغاز الطبيعي،
- بلغ معدل نسبة التضخم عند الاستهلاك خلال السداسي الأول من سنة 2019، 7 % مقابل 7.8 % خلال نفس الفترة من سنة 2018،
- سجلت الصادرات بالأسعار الجارية خلال السداسي الأول من سنة 2019 تطورا بـ12.5 % مقابل 26.6 % في نفس الفترة من سنة 2018 و يعزى ذلك الى زيادة في صادرات جل المنتجات ما عدى صادرات زيت الزيتون التي شهدت تراجعا بـ42 %،
- كما سجلت الواردات بالأسعار الجارية تطورا بـ14.6 % مقابل 20.8 % في نفس الفترة من سنة 2018 نتيجة الارتفاع المسجل في واردات جل القطاعات خاصة منها مواد الطاقة بنسبة 35.6 %، مما أدى الى تسجيل نسبة تغطية في حدود 70.1 % خلال السداسي الأول من سنة 2019 مقابل 71.4 % مسجل خلال نفس الفترة من سنة 2018،
- و في ما يهم أسعار صرف أهم العملات الأجنبية فقد سجلت ارتفاعا مبينا كما يلي:

نسبة التطور	السداسي الأول 2019	السداسي الأول 2018	السداسي الأول 2017	
21,6%	3,012	2,477	2,365	الدولار
13,3%	3,406	3,005	2,558	الأورو
21,1%	27,239	22,495	20,802	اليان الياباني

المصدر: البنك المركزي التونسي

- و في ما يخص المالية العمومية، فقد أفضى تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسي الأول من سنة 2019 إلى تسجيل عجز في حدود 2445 م د مقابل 1756 م د في نفس الفترة من سنة 2018.
- و مقارنة بالنتائج المسجلة إلى موفى السداسي الأول من سنة 2018 ، تم تسجيل:
- ✓ تطور المداخل الجبائية بـ18% مقابل تطور بـ15.4% في نفس الفترة من 2018،
 - ✓ تراجع المداخل غير الجبائية دون اعتبار التخصيص والهبات وأموال المصادرة بـ6.1% أو 87 م د،
 - ✓ تطور موارد الاقتراض والخزينة بـ38% مقابل تراجع بـ25.5% في نفس الفترة من 2018،
 - ✓ تطور نفقات التصرف بـ26.4% مقابل تراجع بـ1% في نفس الفترة من 2018،
 - ✓ تطور نفقات التنمية بـ1.4% مقابل 14.1% في نفس الفترة من 2018،
 - ✓ تطور خدمة الدين العمومي بـ38.4% مقابل 6.5% في نفس الفترة من 2018.

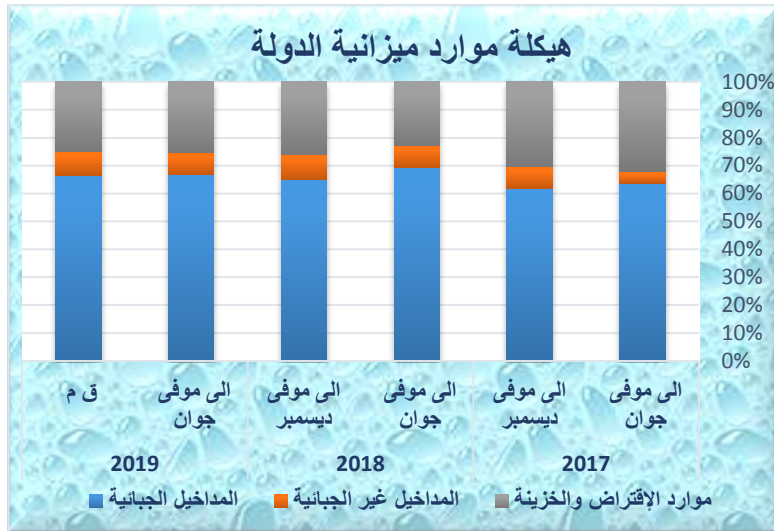
و يحصل الجدول التالي تطور توازن ميزانية الدولة:

الانجاز %	2019		2018		2017		
	الى موفى جوان	ق م	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
52,4%	16 093	30 719	27 942	13 623	23 891	11 297	الموارد الذاتية
53,2%	14 400	27 080	24 503	12 201	21 187	10 575	المدخيل الجبائية
46,5%	1 693	3 639	3 439	1 422	2 705	722	المدخيل غير الجبائية
54,2%	5 500	10 142	9 805	3 987	10 400	5 356	موارد الإقتراض والخزينة
52,8%	21 594	40 861	37 747	17 610	34 291	16 653	مجموع الموارد
50,0%	12 636	25 284	23 680	9 996	21 432	10 097	نفقات التصرف
50,2%	8 290	16 516	14 776	7 461	14 352	7 622	الأجور
45,4%	569	1 254	1 210	441	1 113	553	وسائل المصالح
53,8%	3 777	7 020	7 694	2 094	5 967	1 921	التدخلات و التحويلات
	0	494	0				نفقات التصرف الطارئة
47,2%	2 906	6 150	5 945	2 864	5 730	2 510	نفقات التنمية
48,1%	1 233	2 563	2 792	1 439	2 570	1 237	الإستثمارات المباشرة
42,0%	825	1 967	1 717	692	1 827	680	التمويل العمومي
61,9%	848	1 370	1 436	733	1 333	593	تدخلات أخرى
	0	250	0				نفقات التنمية الطارئة
	704	120	198	885	125	415	القروض
57,5%	5 349	9 307	7 925	3 865	7 005	3 631	خدمة الدين العمومي
52,8%	21 594	40 861	37 747	17 610	34 291	16 653	مجموع النفقات
54,2%	-2 445	-4 512	-5 052	-1 756	-5 987	-3 007	عجز الميزانية (دون اعبار مداخيل التخصيص والهبات الخارجية و المصادرة)

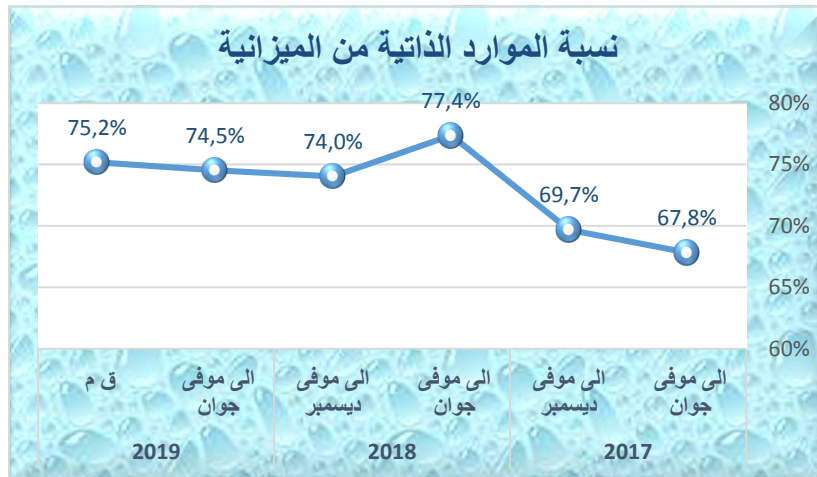
موارد ميزانية الدولة

بلغت موارد ميزانية الدولة الى موفى السادس الأول لسنة 2019 حوالي 21594 م د مقابل 17610 م د في نفس الفترة من سنة 2018 أي أنها سجلت زيادة بـ3984 م د أو 22.6% و يعود ذلك الى:

- تطور المداخل الجبائية بـ2200 م د أو 18%،
- تطور المداخل غير الجبائية بـ271 م د أو 19%،
- ارتفاع موارد الاقتراض و الخزينة بـ1514 م د أو 38%.



بلغت نسبة الموارد الذاتية 74.5% من جملة الموارد في موفى السادس الأول من 2019 مقابل 77.4% في نفس الفترة من السنة السابقة كما يبينه الرسم البياني التالي:



و بالرجوع الى قانون المالية لسنة 2019، سجلت موارد ميزانية الدولة نسبة انجاز حوالي 52.8%.

1. المداخيل الجبائية

بلغت المداخيل الجبائية لميزانية الدولة الى موفى السداسي الأول من سنة 2019 ما قدره 14400 م د مقابل 12201 م د في نفس الفترة من السنة السابقة مسجلة بذلك زيادة بـ2200 م د أو 18% مقابل زيادة مقدرة بـ10.5% في قانون المالية لسنة 2019، و يعود هذا التحسن أساسا الى:

- إيقاف العمل بالاعتماد الجبائي،
- الإجراءات الجبائية المعتمدة خلال 2018،
- مجهود الاستخلاص الإضافي لمصالح وزارة المالية على إثر إدخال الإجراءات الجديدة على إدارة الجبائية من تأهيل وإعادة تنظيم،
- الإجراءات المعتمدة في الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2019 و المتعلقة بالعمو الجبائي.

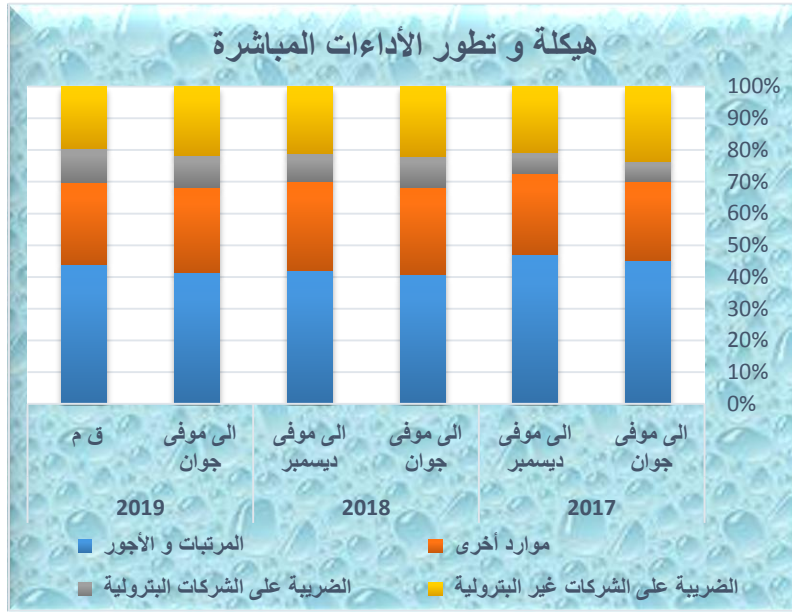
وحسب نظام الاستخلاص:

- سجلت المداخيل الجبائية بالنظام الداخلي زيادة بـ1904 م د أو 21.6% (مقابل زيادة بـ11.6% في نفس الفترة من السنة السابقة و 10.1% مقدرة) بالعلاقة مع إيقاف العمل بالاعتماد الجبائي.
- في حين سجلت المداخيل الجبائية المتأتية من التوريد زيادة بـ296 م د أو 8.7% (مقابل زيادة بـ26.6% في نفس الفترة من السنة السابقة و 12.2% مقدرة).

و تمثل المداخيل الجبائية 89.5% من الموارد الذاتية للدولة مقابل 89.6% في موفى جوان 2018.

و بالرجوع الى تقديرات قانون المالية لسنة 2019 سجلت المداخيل الجبائية الى موفى جوان من سنة 2019 نسبة انجاز في حدود 53.2%.

❖ **الأداءات المباشرة:** سجلت زيادة بـ1905 م د أو 40.4% مقابل زيادة بـ3.9% في موفى السداسي الأول من سنة 2018.



و تتميز الأداءات المباشرة خلال السداسي الأول من سنة 2019 أساسا بـ:

- تطور الضريبة على الدخل بـ1303 م د أو 40.4% بالمقارنة مع النتائج المسجلة خلال السداسي الأول من سنة 2018 و ذلك بالعلاقة مع:

- إيقاف العمل بآلية الإعتماد الجبائي التي تم إقرارها سنتي 2017 و 2018،

- إقرار الزيادة في أجور القطاع الخاص و المؤسسات و المنشآت العمومية خلال الثلث

الأخير من 2018 .

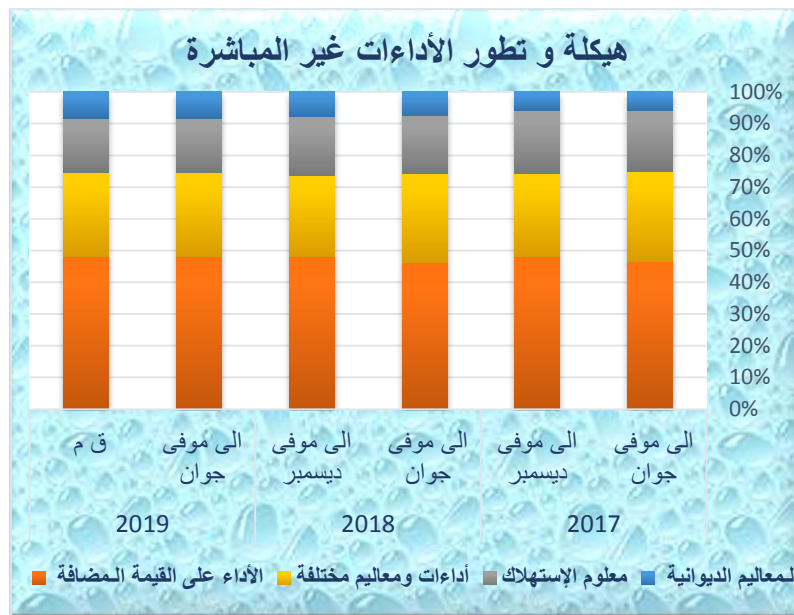
- إقرار الزيادة في الوظيفة العمومية خلال شهر فيفري 2019.

- زيادة في الضريبة على الشركات غير البترولية بـ396 م د أو 38.4% مقابل تراجع بـ4% في نفس الفترة من سنة 2018 و زيادة بـ2% مقدرة أوليا،

- زيادة في الضريبة الموظفة على الشركات البترولية بـ206 م د أو 44.6% بالعلاقة مع الضرائب الموظفة خلال الثلاثية الأولى لسنة 2019 و التي تهتم الثلاثية الرابعة من 2018.

وبالرجوع إلى قانون المالية لسنة 2019 بلغت نسبة الانجاز في موفى جوان لسنة 2019 حوالي 65.9% للأداءات المباشرة.

❖ **الأداءات غير المباشرة:** سجلت زيادة بـ 294 م د أو 3.9% خلال السداسي الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2018 مقابل زيادة بـ 24% في موفى السداسي الأول من 2018 و 10.3% مقدرة و يبين الرسم البياني التالي هيكله و تطور الأداءات غير المباشرة:



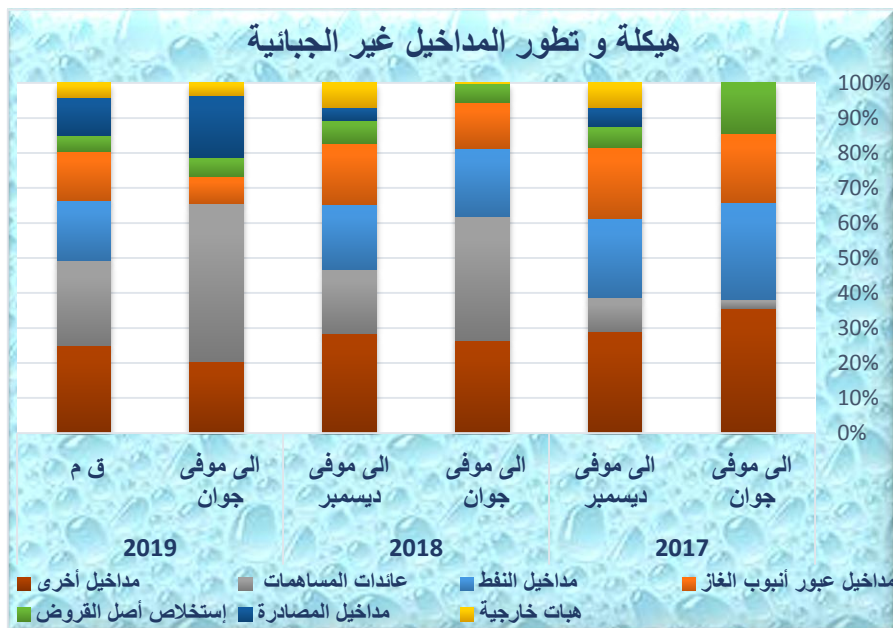
و تميزت الأداءات غير المباشرة خلال السداسي الأول من سنة 2019 أساسا بـ:

- تطور مردود المعاليم الديونانية بـ 15% مقابل زيادة بـ 10.7% مقدرة في إطار قانون المالية لسنة 2019 نتيجة لتطور حجم الواردات بالعلاقة مع سعر صرف الدينار،
- تطور في الأداء على القيمة المضافة بـ 8.3% مقابل تطور مقدر بـ 11.8% في إطار قانون المالية لسنة 2019،
- تراجع مردود المعلوم على الاستهلاك بـ 3.4% مقابل تطور بـ 17.1% في موفى جوان 2018 و 12.2% مقدرة.

بالرجوع إلى قانون المالية لسنة 2019 بلغت نسبة الانجاز خلال السداسي الأول لسنة 2019 حوالي 45.7% للأداءات غير المباشرة.

2. المداخل غير الجبائية

بلغت المداخل غير الجبائية المستخلصة إلى موفى جوان 2019 ما قدره 1693 م د مقابل 1422 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي بزيادة قدرها 271 م د أو 19%.
و يبين الرسم البياني التالي هيكله و تطور المداخل غير الجبائية:



و تعود هذه الزيادة أساسا إلى:

- ✓ زيادة في عائدات المساهمات بـ 254 م د (760 م د مقابل 506 م د خلال السداسي الأول من سنة 2018 و 879 مقدره) بالعلاقة أساسا مع تطور عائدات البنك المركزي التونسي (676 م د إلى موفى جوان 2019 مقابل 384 م د في نفس الفترة من سنة 2018)،
- ✓ تعبئة 300 م د بعنوان مداخل المصادرة،
- ✓ تطور الهبات الخارجية بـ 58 م د (61 م د مقابل 3 م د في موفى جوان 2018)،
- ✓ التأخر في تعبئة مداخل تسويق النفط مقابل مداخل بقيمة 277 م د مسجلة خلال السداسي الأول من سنة 2018،

✓ تراجع في مردود أتاوة عبور الغاز الجزائري للبلاد التونسية بـ 55 م د (133 م د مقابل 187 م د خلال السداسي الأول من سنة 2018 و 515 م د مقدرة)،

وبالرجوع الى قانون المالية لسنة 2019، شهدت المداخل غير الجبائية نسبة انجاز في حدود 46.5% خلال السداسي الأول من سنة 2019.

3. موارد الاقتراض و الخزينة

تم تعبئة موارد اقتراض وخزينة خلال السداسي الأول من سنة 2019 في حدود 5500 م د مقابل 3987 م د في نفس الفترة من سنة 2018 أي زيادة بـ 1514 م د أو 38%. و تتأتى هذه الموارد أساسا من:

✓ **الاقتراض الخارجي (3092 م د)** يتكون أساسا من:

- القرض السعودي: 1495 م د،
- صندوق النقد الدولي: 498 م د،
- المؤسسة الألمانية للقرض: 333 م د،
- الوكالة الفرنسية للتنمية: 173 م د،
- البنك الدولي: 26 م د،
- القروض الموظفة لمشاريع الدولة: 544 م د،
- القروض المحالة للمؤسسات العمومية: 23 م د.

✓ **الاقتراض الداخلي (2248 م د):**

- رقاغ الخزينة القابلة للتنظير: 720 م د،
- رقاغ الخزينة 52 أسبوع: 339 م د،
- الاقتراض الداخلي بالعملة: 1189 م د.

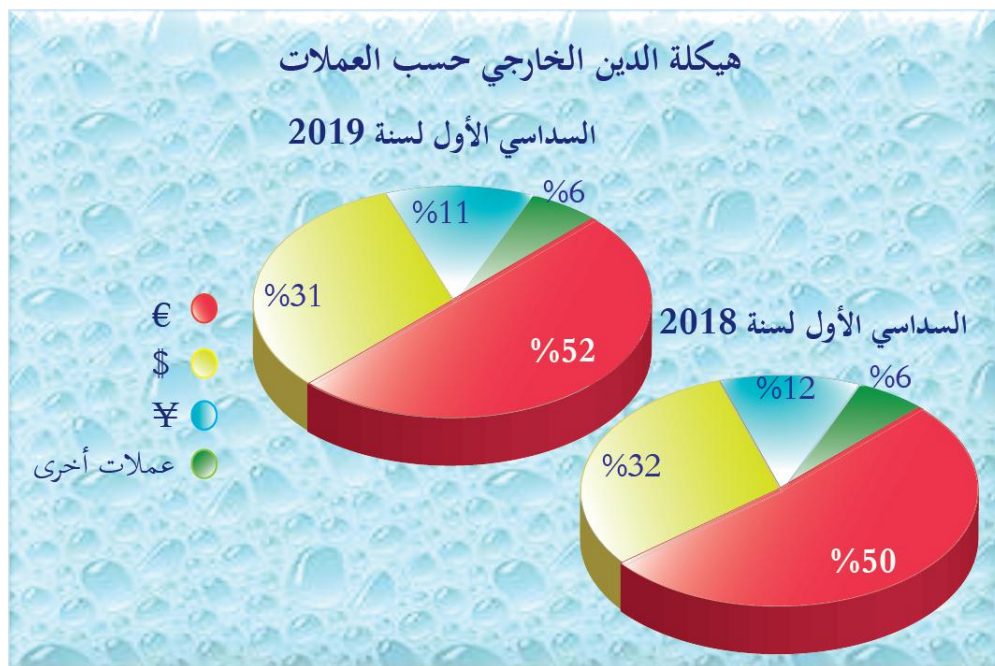
✓ **موارد الخزينة (161 م د).**

❖ حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي خلال السادسة الأول من سنة 2019 حوالي 82616 م د مقابل 72445 م د في نفس الفترة من سنة 2018.

هيكلية حجم الدين العمومي حسب المصدر

2019		2018		2017		
الى موفى جوان	ق م	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
23 882	23 490	21 132	22 532	20 997	19 190	الدين العمومي الداخلي
58 735	59 400	60 214	49 913	46 833	43 601	الدين العمومي الخارجي
82 616	82 890	81 345	72 445	67 830	62 792	جملة حجم الدين العمومي



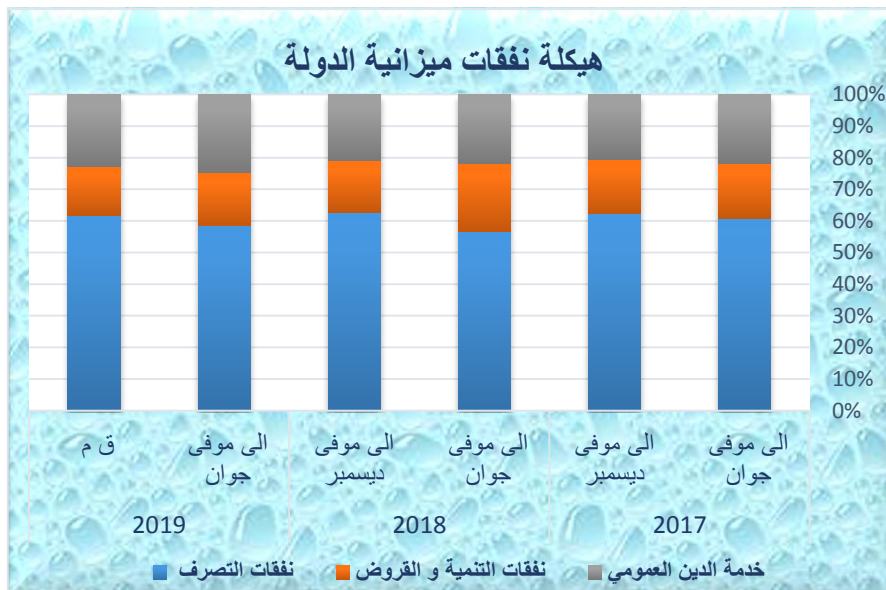
نفقات ميزانية الدولة

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسي الأول من سنة 2019 على مستوى النفقات إلى تسجيل 21594 م د مقابل 17610 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي زيادة بـ3984 م د أو 22.6%، متأتية من:

- تطور نفقات التصرف بـ2640 م د أو 26.4%،
- تراجع نفقات التنمية و القروض بـ140 م د أو 3.7%،
- ارتفاع خدمة الدين العمومي بـ1484 م د أو 38.4%.

%انجاز	2019		2018		2017		
	الى موفى جوان	ق م	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
50,0%	12 636	25 284	23 680	9 996	21 432	10 097	نفقات التصرف
47,2%	2 906	6 150	5 945	2 864	5 730	2 510	نفقات التنمية
	704	120	198	885	125	415	قروض و تسبقات الخزينة
57,5%	5 349	9 307	7 925	3 865	7 005	3 631	خدمة الدين العمومي
52,8%	21 594	40 861	37 747	17 610	34 291	16 653	الجملة

و قد سجلت نفقات ميزانية الدولة نسبة انجاز في حدود 52.8% بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية لسنة 2019.



1. نفقات التصرف

بلغت نفقات التصرف لميزانية الدولة خلال السداسي الأول من سنة 2019 ما قيمته 12636 م د في مقابل 9996 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي أنها سجلت زيادة بـ 2640 م د أو 26.4%.

% الانجاز	2019		2018		2017		
	الى موفى جوان	ق م	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
50,2%	8 290	16 516	14 776	7 461	14 352	7 622	الأجور و المرتبات
45,4%	569	1 254	1 210	441	1 113	553	وسائل المصالح
53,8%	3 777	7 020	7 694	2 094	5 967	1 921	التدخلات و التحويلات
							منها:
58,6%	2 548	4 350	4 900	1 710	3 492	658	الدعم
32,6%	587	1 800	1 750	745	1 494	440	المواد الأساسية
80,5%	1 690	2 100	2 700	690	1 550	0	المحروقات
60,3%	271	450	450	275	448	218	النقل
0		494					نفقات غير موزعة
50,0%	12 636	25 284	23 680	9 996	21 432	10 097	الجملة

و تتأتى هذه الزيادة أساسا من:

■ نفقات الأجور والمرتبات: زيادة بـ 829 م د أو 11.1%. ويعزى ذلك إلى إيقاف العمل نهائيا بالاعتماد الجبائي بعنوان الزيادات العامة والخاصة في الأجور لسنتي 2017 و 2018 و ادراج الانعكاس المالي الجملي لهذه الزيادات ضمن نفقات الأجور لسنة 2019، إضافة إلى صرف القسط الأول من الزيادة في الأجور بعنوان سنة 2019.

و تجدر الإشارة إلى أنه تم إقرار جملة من التدابير للحد من كتلة الأجور تتمثل أساسا في:

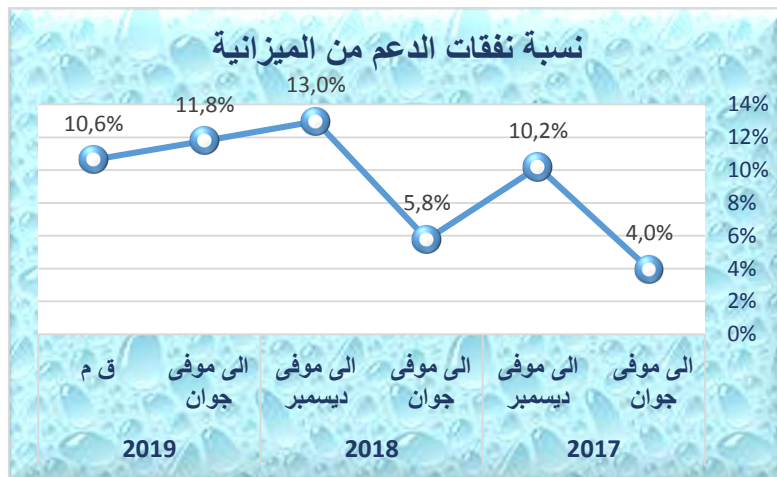
- حصر الانتدابات الجديدة لسنة 2019 في حدود 4184 خطة، بما في ذلك خريجي مدارس التكوين و تسوية وضعية المدرسين النواب بوزارة التربية،
- السعي إلى تغطية الحاجات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة.

و بالتالي بلغت نسبة الأجور من الميزانية 38.4% خلال السداسي الأول من سنة 2019 و 40.4% مقدره في إطار قانون المالية لسنة 2019 كما يبينه الرسم البياني التالي:



■ زيادة في نفقات التدخلات و التحويلات بـ1683 م د بالعلاقة أساسا مع:

- صرف كامل منحة الدعم الموجهة لدعم المحروقات،



و تمثل النفقات الموجهة للدعم، خلال السداسي الأول من سنة 2019 نسبة 11.8% من ميزانية الدولة مقابل 5.8% في نفس الفترة من السنة السابقة.

- ارتفاع نفقات التدخلات دون الدعم بـ845 م د تم تخصيصها أساسا لتمويل الإجراءات التي تم إقرارها لفائدة الفئات الإجتماعية وحاجيات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

وبالرجوع الى قانون المالية لسنة 2019 سجلت نفقات التصرف نسبة انجاز في حدود 50%.

2. نفقات التنمية والقروض

بلغت نفقات التنمية والقروض خلال السداسي الأول من سنة 2019 حوالي 3610 م د مقابل 3750 م د في نفس الفترة من السنة السابقة مسجلة بذلك تراجعا بـ140 م د أو 3.7% .

و دون اعتبار قروض و تسبقات الخزينة تسجل نفقات التنمية في موفى السداسي الأول من سنة 2019 زيادة بـ41 م د أو 1.4% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 و يعزى ذلك أساسا الى:

- تطور استثمارات الدولة على القروض الخارجية بـ178 م د أو 48.7%،
- تطور النفقات الموجهة للتمويل العمومي بـ133 م د أو 19.2%،
- تباطؤ نسق النفقات بعنوان الاستثمارات المباشرة بـ207 م د و ذلك بالعلاقة مع تقدم نسق المشاريع المبرمجة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إسناد خلال هذه الفترة تسبقات من الخزينة أهمها:

- الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية: 324 م د
- ديوان الحبوب: 100 م د،
- الديوان الوطني للزيت: 100 م د،
- شركة تونس للطرق السيارة بقيمة 40 م د.

هيكل نفقات التنمية و القروض

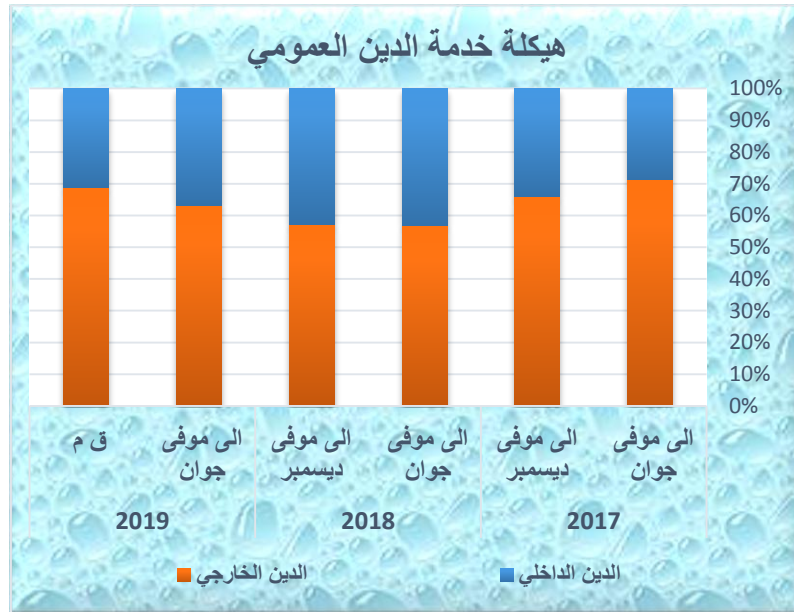
2019	2018		2017		الى موفى ديسمبر	الى موفى ديسمبر	الى موفى ديسمبر	الى موفى ديسمبر	الى موفى ديسمبر	الى موفى ديسمبر	الى موفى ديسمبر	الى موفى ديسمبر
	ق م	الى موفى جوان	ق م	الى موفى جوان								
47,2%	2 906	6 150	5 945	2 864	5 730	2 510	نفقات التنمية					
48,1%	1 233	2 563	2 792	1 439	2 570	1 237	الإستثمارات المباشرة					
42,0%	825	1 967	1 717	692	1 827	680	التمويل العمومي					
95,7%	544	569	707	366	673	301	إستثمارات الدولة على القروض الخارجية					
37,9%	304	801	729	367	660	291	صناديق الخزينة					
		250					نفقات غير موزعة					
	704	120	198	885	125	415	قروض و تسبقات الخزينة					
19,3%	23	120	125	117	231	83	القروض الخارجية المعاد إقراضها					
	681		73	768	-106	333	قروض وتسبقات الخزينة الصافية					
57,6%	3 609	6 270	6 143	3 750	5 855	2 925	الجملة					

و بالإعتماد على تقديرات قانون المالية لسنة 2019 ، فقد سجلت نفقات التنمية و القروض نسبة إنجاز في حدود 57.6 % وذلك بالعلاقة مع تقدم إنجاز المشاريع المرسمة.

3. خدمة الدين العمومي

بلغت النفقات الموجهة لخدمة الدين العمومي خلال السداسي الأول من سنة 2019 ما قيمته 5349 م د مقابل 3865 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي أنها ارتفعت بـ 1484 م د أو 38.4% نتيجة لتسديد جزءا كبيرا من أصل الدين الخارجي خلال هذه الفترة من 2019. و تتكون خدمة الدين العمومي أساسا من:

- أقساط من قرض صندوق النقد الدولي بمبلغ جملي 855 م د،
- جزء من قرض السوق المالية العالمية 1242 م د،
- رفاع الخزينة قابلة للتنظير بمبلغ 1280 م د،
- قسط من الاككتاب الوطني 216 م د.



و بالرجوع الى قانون المالية لسنة 2019 سجلت خدمة الدين العمومي إلى موفى السادسة الأول لسنة 2019 نسبة انجاز في حدود 57.5%.

عجز ميزانية الدولة و تمويله

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة خلال السادس الأول من سنة 2019 إلى عجز (دون اعتبار مداخيل التخصيص و الهبات الخارجية و مداخيل المصادرة) في حدود 2445 م د مقابل 1756 م د في نفس الفترة من سنة 2018 أي تفاقم بـ689 م د مرده بالأساس صرف مبلغ منحة الدعم المقدر في قانون المالية خلال هذه الفترة.

و تم تمويل العجز المذكور كما يلي:

تمويل العجز

%	2019		2018		2017		
	الى موفى جوان	ق م	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
40,6%	61	150	236	3	187	0	هبات خارجية
76,9%	300	390	137	0	145	0	مداخيل المصادرة
144,7%	1 505	1 040	860	1 183	934	1 191	الاقتراض الصافي الداخلي
129,2%	1 344	1 040	553	799	818	658	الاقتراض الصافي فوق السنة
95,6%	2 248	2 350	2 433	1 531	1 947	926	الاقتراضات
69,0%	904	1 310	1 881	733	1 129	268	التسديدات
	161	0	307	384	116	533	ايداعات الخزينة
19,8%	579	2 932	3 819	569	4 721	1 816	الاقتراض الصافي الخارجي
39,7%	3 092	7 792	7 065	2 071	8 337	3 897	الاقتراضات
51,7%	2 512	4 860	3 246	1 502	3 617	2 081	التسديدات
54,2%	2 445	4 512	5 052	1 756	5 987	3 007	الجملة

